

## الفصل الثالث

### تفسير النصوص الجنائية وسلطة القاضى الجنائى

#### ● تقديم :

لقد آثرت أن أشفع الفصلين السابقين فى خصائص التشريع الجنائى ومصادره بهذا الفصل الذى خصصته لطرق التفسير وكيفيته فيما يتعلق بالنصوص الجنائية فى كل من النظام الوضعى والتشريع الاسلامى على الرغم من عراققتها فى التشريع الاسلامى دعوة منا الى اتباعها واستخدامها والاستفادة بها فى النظام القانونى الجنائى الوضعى اذ لا نعتقد غضاضة فى ذلك فتفسير النصوص باستخدام أدوات التفسير المقررة فى التشريع الاسلامى يزيد الأمر دقة وثراء مطلوبين فى المجال الجنائى على وجه الخصوص الذى يمس الانسان فى أشرف وأسمى ما يكرمه وهو حرية وبخاصة أن علم الأصول قد تفرد بهذه الأدوات والوسائل فى تفسير النصوص والأحكام .

وذلك بعد أن استعرضنا مصادر الأحكام فى التشريع الجنائى الاسلامى ابتداء من النص سواء كان قرآنا أو سنة الى الاجماع والقياس والعرف والاستحسان والاستصحاب مع اختلاف مسلك الفقهاء المسلمين حيال هذه الأدوات بالنسبة للأحكام الجنائية فى الجرائم والعقوبات وتتناول هذا الفصل فى مبحثين أولهما مخصصة للألفاظ وتقسيمها وثانيهما لدلالات الألفاظ وهذا وذلك فى اطار تفسير النصوص الجنائية .



# المبحث الأول

## الألفاظ وأقسامها

ان الألفاظ فى دلالتها على الأحكام الشرعية مختلفة فتارة يظهر معناها لا يحتاج فى معرفته الى شىء آخر وتارة يكون خفيا أو غامض الدلالة ولكل منهما أقسام ومراتب •

\* \* \*

### المطلب الأول

#### • أقسام اللفظ واضح الدلالة :

ينقسم اللفظ واضح الدلالة بحسب قوة دلالاته مرتبة ترتيباً تنازلياً الى :

١ - الظاهر ٢ - النص ٣ - المفسر ٤ - المحكم

#### أولاً - الظاهر :

هو ما دلت صيغته على معناه بغير توقف على أمر خارجى أو قرينة خارجية وان لم يكن مسوقاً بحسب الأصل لأجل هذا المعنى •  
مثل قوله تعالى :

﴿ وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ﴾ •

( المائدة : ٤٥ )

فألاية نزلت للتشديد باليهود اذ تركوا أحكام التوراة وهى فى نفس الوقت ظاهرة فى وجوب القصاص فى القرآن لأنه اعتبره حكم الله تعالى لقوله تعالى :

﴿ ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ •

( المائدة : ٤٥ )

وحكم الظاهر وجوب العمل بما ظهر منه ما لم يقم دليل يقتضى العدول عن ظاهره •

وإذا كان الظاهر عاما احتتمل التخصيص وإذا كان مطلقا احتتمل التقييد ويقبل التأويل بناء على دليل شرعى من نص أو قياس وغيرها ويقبل الفسخ .

\* \* \*

ثانيا - النص :

مرتبته أقوى من الظاهر فى دلالاته وهو ما دل على معناه بنفس صيغته وكان مسوقا لافادة هذا المعنى .  
وحكمه حكم الظاهر وعلى هذا يجتمع الظاهر والنص فى لفظ واحد إذا دل على معنيين بصيغته ولكنه مسوق لافادة أحدهما دون الآخر ومن ثم يكون بالنسبة للمعنى المدلول الذى لم يسبق له ظاهرا وبالنسبة للمعنى المسوق له نصا وينفرد النص فيما إذا دل اللفظ على معنى واحد وكان مسوقا لافادته .

والنص يقبل التخصيص والتأويل إذا كان من الألفاظ التى يكون عومها قابلا للتخصيص ويقبل الفسخ .  
مثل قوله تعالى :

﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ﴾ .  
( المائدة : ٣٨ )

وقوله تعالى :

﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ﴾ .  
( النور : ٢ )

وهكذا فان كل نصوص الحدود والتقصاص نص فى معانيها وأيضا نصوص الديات الواردة فى السنة النبوية الشريفة فانها مسوقة لمعانيها .

\* \* \*

ثالثا - المفسر :

هو ما دل بصيغته على معناه دلالة واضحة ولا يقبل تأويلا والتخصيص وقد بين معناه من دليل آخر .

مثل قوله تعالى :

﴿ الزانية وانزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ .  
( النور : ٢ )

وقوله تعالى :

﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم  
ثمانين جلدة ﴾ .  
( النور : ٤ )

فهذه دلالات واضحة بنفس الصيغة التي لا تحتل تأويلا  
ولا تخصيصا فلفظ المائة وكذلك الثمانين من ألفاظ الخاص التي لم  
يقم دليل على تأويلها .

وقد يكون اللفظ المفسر مجملا ورد من الشارع ما أزال اجماله  
وبينه مثل : الأمر بالدية في القتل الخطأ لقوله تعالى :

﴿ فدية مسلمة الى أهله ﴾ .  
( النساء : ٩٢ )

وجاء الحديث النبوي الشريف فيين مقدار الدية وأنواعها فكان  
مفسرا للنص القرآني .

وكذلك حد السرقة نص في وجوب الحد ولكنه قابل للتخصيص  
لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم « لا قطع من كثر ولا ثمر » .  
وأیضا من قبيل اللفظ المفسر قوله تعالى :

﴿ ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ﴾ .  
( الأنعام : ١٥١ )

وهو نص مجمل فسر حديث الرسول صلى الله عليه وسلم :  
« لا يحل قتل امرئ مسلم الا لاحدى ثلاث : زنا بعد احصان  
وكفر بعد ايمان وقتل نفس بغير نفس » .

وسبب قوة المفسر في دلالاته عن الظاهر والنص هو اتفء احتمال

التأويل أو التخصيص ولهذا يقوم عليهما عند التعارض هذا وإن كان  
يحتمل النسخ في زمن الرسالة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

#### رابعا - المحكم :

هو ما دل بصيغته على معناه دلالة واسعة ولا يقبل تأويلا  
ولا تخصيصا واقترب به ما يدل على أنه غير قابل للنسخ ومن هنا فهو  
أقوى الألفاظ دلالة .

مثل قوله تعالى بالنسبة لمرتكب جريمة القذف :

﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ﴾ . (النور : ٤)

- فاقتربان النهى بلفظ أبدا يدل على أنه نص محكم لا يقبل النسخ .
- وحكم المحكم وجوب العمل به قطعاً ولا يحتمل صرفه عن ظاهره .
- وفائدة التقسيم السابق للألفاظ واضحة الدلالة يظهر عند التعارض  
فيقدم الأقوى دلالة على غيره وبصفة عامة يقدم ما يكون أقل احتمالا  
لغير المعنى الواضح على ما يكون أكثر احتمالا<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

---

(١) د. مصطفى شلبي - أصول الفقه ص ٤٥٣  
(٢) أنظر محمد أبو زهرة - الجريمة والعقوبة ص ٢٥٨

## المطلب الثانى

### أقسام اللفظ الخفى الدلالة

#### ● تمهيد :

فى مقابلة الواضح الدلالة يكون غير واضح الدلالة وغير الواضح قد يكون كذلك لأنه غير بين فى ذاته كالألفاظ التى فى أوائل بعض السور مثل ص وكهيعص ....

وقد يكون عدم الوضوح فى بعض المدلولات التى قد تدخل فى المعنى ومن ثم قد يكون الخفاء فى تطبيق النص على بعض الجزئيات التى يحتمل أن يكون مشتملا عليها .

وفى مقابل أقسام الألفاظ الواضحة الدلالة تنقسم الألفاظ الغامضة الدلالة أو التى لا تتضح معانيها اتضاحا تاما الى أقسام أربعة هى :

الخفى - المجمل - المشكل - المتشابه .

والخفى مقابل للظاهر والمشكل مقابل للنصوص والمجمل مقابل للفسر والمتشابه مقابل للمحكم وذلك على التفصيل الآتى :

\*\*\*

#### أولا - الخفى :

هو ما خفى معناه فى بعض مدلولاته لعارض خارج عن اللفظ أو الصيغة ولا ينال مراده الا بالطلب أى بالنظر والتأمل .

ومن أمثله دخول الطرار والنباش فى مدلول لفظ السارق وسبب الخفاء فيها اختصاص كل منهما باسم غير السارق ، فالطرار من الطر وهو الشق وهذا العارض فى الاسم أحدث خفاء فى دلالة لفظ السارق عليه هو والنباش ثم يظهر بالنظر والتأمل أن الطرار ينطبق عليه معنى السرقة كاملا لأنه أخذ مال الغير من حرز لا شبهة فيه مع يقظة صاحبه أو وهم ايقاظ لما توفر له من مهارة واستغلال غفلة الغير .

وكذلك النباش الذى ينبش القبور ليأخذ أكفان الموتى ، يظهر للباحث أن معنى السرقة فيه ضعيف فما يسرقه لا يعد مملوكا لحى ولأن المكان الذى أخذ منه لا يعد حرزا تصان فيه الأموال عادة ومن ثم لا يدخل النباش تحت مدلول السارق فلا يمكنه إقامة الحد ولكنه يعاقب تعزيرا بما يراه ولى الأمر رادعا له ولأمثاله هذا عند أبى حنيفة ومحمد أما أبو يوسف والأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد يذهبون الى أن لفظ السارق يدخل فى عمومها النباش لتحقق معنى السرقة فيها ومن ثم يجب فيه القطع لأنه يقصد الى مال محرز وكل حرز بما يليق بسئله وهو مال على ملك الميت وله مطالب من جهة العباد وهم أولياء الميت ومن يسرق منه كمن يسرق من التركة قبل سداد ديونها وقد كانت مستغرقة بالديون فانها تعد على حكم ملك المورث ويقوم الولى والوصى بالمطالبة فيها وحكم الخفى أنه لا يعمل به فيما خفيت دلالاته عليه الا بعد البحث والنظر والاجتهاد فإن وجد الباحث معنى اللفظ متخف فى الألفاظ التى خفيت دلالاته عليها حكم بتناوله لها وانطبق حكمه عليها والا فلا .

\*\*\*

### ثانيا - المشكل :

هو اللفظ الذى خفى معناه بسبب فى ذات اللفظ أى من نفس الصيغة وليس لأمر عرض فى التطبيق كالخفى وسمى مشكلا للخول المراد منه فى أشكاله وأمثاله على وجه لا يعرف المراد منه الا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال والأشياء ومن هنا لا بد من الاستعانة بدليل آخر ليعرف المراد معرفة تامة .

وحكم المشكل أنه لا يجوز العمل به قبل معرفة المراد منه بالاجتهاد والبحث عن المعانى التى يحتملها اللفظ ثم معرفة المراد منه بواسطة القرائن .

مثل قول الله تعالى :

﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ . ( البقرة : ٢٢٨ )

فلفظ القرء مشترك بين الحيض والظهر وقد أشكل المراد منه فكان  
البحث طريق معرفة المراد .

فذهب فريق من الفقهاء الى أن المراد بالقرء الأطهار استنادا لقرائن  
منها تأييد العدد وهو ثلاثة وهذا يقتضى أن يكون المعدود مذكرا وهو  
الظهر ومنها قوله تعالى :

﴿ فظلموهن عندنهن ﴾ . ( الطلاق : ١ )

أى لوقت عدتهن والطلاق يكون فى الظهر ولا يكون الطلاق فى  
العدة الا اذا كان الظهر الذى حصل فيه الطلاق منها .

وذهب فريق آخر الى أن المراد بالقرء الحيض استنادا الى قرائن  
منها أن لفظ ثلاثة خاص يراد به مدلوله قطعا فاذا احتسبنا العدة بالحيض  
ثم العدد بالحيض ثم انعددا واذا جعلنا بالأطهار فلا يتحقق مدلوله لأنه  
اذا طلقها فى ظهر واحتسبنا ذلك الظهر من العدة كافت طهران وبعض  
الثالث وإن لم نحتسبه كانت ثلاثة وبعض الرابع ومنها أن المقصود من  
شرعية العدة التعرف على براءة الرحم من الحمل والمعرف كذلك هو  
الحيض لا الظهر ومنها قوله تعالى :

﴿ واللاتى يئسن من المحيض من نساتكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر ،

واللاتى لم يحضن ﴾ . ( الطلاق : ٤ )

فمناط الاعتداد بالأشهر عند عدم الحيض وفى ذلك دليل على أن  
الأصل هو الاعتداد بالحيض (١) .

\*\*\*

ثالثا - المجلل :

هو ما ازدحمت فيه المعانى واشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس  
العبرة ولا توجد معه قرائن لفظية أو حالية تبين المراد منه ومن ثم  
لا بد فى فهم معنى المجلل وادراك صورته المختلفة من مبين يوضح  
المعنى ويفصله تفصيلا .

(١) انظر د. محمد مصطفى شلبى - أصول الفقه ص ٤٦٦ وما بعدها .

والاجمال قد يكون بسبب تراحم المعانى المتساوية كالمشتركة  
الذى لم توجد معه قرينة تعين على فهم المراد منه مثل لفظ المولى  
فانه موضوع بالاشترائك للأعلى ( المعتق/والأسفل المعتق ) •  
وقد يكون لغرابة اللفظ لغة كالهلوع قبل تفسيره بقوله تعالى :  
﴿ اذا مسه الشر جزوعا ، واذا مسه الخير منوعا ﴾ •

( المعارج : ٢٠ - ٢١ )

أو الاستعمال فى معنى غير معناه اللغوى الظاهر كالصلاة والزكاة  
والربا وقد جاءت السنة القولية والعملية بتفسير الصلاة وبيان أركانها  
وشروطها وكيفيتها وكذلك الصيام والزكاة وغيرهما •  
وبعد بيان المجمل بيانا كافيا شافيا كأن كان بدليل قطعى يصير  
اللفظ مفسرا كالصلاة والزكاة بعد بيانها وان كان البيان بدليل  
ظنى صار مؤولا كبيان مقدار المسحوح فى فرض الرأس فى الوضوء •  
وإن كان البيان غير كاف انقلب من الاجمال الى الاشكال يحتاج الى  
تأمل حتى يزيل القاضى أو الباحث الاشكال باجتهاده •

\*\*\*

#### رابعا - التشابه :

هو اللفظ الذى خفى معناه من نفس اللفظ ولا توجد قرائن خارجية  
تبينه بل لا يرجى معرفته واستأثر الشارع بعلمه فلم يفسره •  
مثل الحروف المقطعة فى أوائل بعض سور القرآن « ألم • الر •  
حم » ومثل اليد فى قوله تعالى :

( الفتح : ١٠ )

﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ •

والوجه فى قوله تعالى :

﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام ﴾ • ( الرحمن : ٢٧ )

والآيات التى اشتملت على التكليف وبيان الأحكام ليس فيها شيء  
من التشابه بل كلها واضح بين بذاته أو ببيان النبى صلى الله عليه وسلم  
اذ لا يعقل أن يكون التكليف بشيء غير واضح أو على الأقل لا يمكن  
للعقل أن يصل الى معناه •

\*\*\*

# المبحث الثاني

## الدلالات

ان استنباط الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية والسنة النبوية يتوقف على فهم معاني الألفاظ المفردة ثم العبارات المركبة عن طريق معرفة الدلالات على المعاني وهذه الدلالات مقيدة شرعا ويجب على الباحث الحرص على معرفتها والعمل بها وسنعرض لهذه الدلالات على مسالك المذاهب الفقهية وهي : دلالة العبارة ودلالة الاشارة ودلالة النص ودلالة الاقتضاء ودلالة المنطوق ودلالة المفهوم .

\* \* \*

## المطلب الأول

### مسالك الحنفية

قسم الحنفية اللفظ باعتبار كيفية دلالة على المعاني الى أربعة أقسام هي :

\*\*\*

#### ١ - دلالة العبارة :

هي المعنى المفهوم من اللفظ الذى سبق لافادته مثل قوله تعالى :

﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور ﴾ .

( الحج : ٣٠ )

فدلالة العبارة تفيد أن شهادة الزور جريمة على ولى الأمر أن يضع

لها عقابا زاجرا .

وقوله تعالى :

﴿ ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون فى بطونهم نارا ،

( النساء : ١٠ )

وسيصلون سعيرا ﴾ .

وهى تدل بعبارتها على أن آكل أموال اليتامى ظلما من أشنع أنواع

الظلم ومن ثم يعد جريمة تستوجب عقاب ولى الأمر زجرا عن ذلك .

\*\*\*

#### ٢ - اشارة النص :

هى ما يدل عليه اللفظ بغير عبارته ولكنه لازم للمعنى الذى سبق

اللفظ لافادته أى يأتى نتيجة هذه العبارة فالمعنى الاشارى دل عليه

اللفظ بنظمه مثل قوله تعالى :

﴿ يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه ،

وليكتب بينكم كاتب بالعدل ، ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله ، فليكتب ،

وليمل الذى عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبغس منه شيئا ﴾ .

( البقرة : ٢٨٢ )

فوصف الكاتب بالعدل تفيد بعبارة النص أن يكون المكتوب صحيحا وبإشارته أن التزوير فى الكتاب حرام ويجب على ولى الأمر عقوبته •

واشارة النص قد يكتنفها الغموض أحيانا فليس كل أحد يستطيع الوصول إليها بل فقط أصحاب الملكات الفقهية على خلاف عبارة النص •

\*\*\*

### ٣ - دلالة النص :

وتكون اذا كان اللفظ يدل على حكم واقعة بعبارته وحكم واقعة أخرى تفهم بهذا النص لأنها أوغل فى معنى الحكم ومرماه (١) •

أو هى اللفظ الدال على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه لاشتراكها فى علة يدرك العالم باللغة أنها مناط الحكم سواء كان المسكوت عنه أولى بالحكم من المذكور أو مساويا له بأن يرد عن الشارع ما يدل للفظه عن حكم لعله يعرفها العارف باللغة ويوجد شىء آخر سكت عنه النص يشترك مع المنصوص عليه فى علة فيكون مدلول اللفظ بواسطة تلك العلة فيثبت له الحكم الثابت بالمنصوص (٢) •

وأمثلتها أن يقام حد قطع الطريق على الردء وهو الذى يعاون قطاع الطريق وإن لم يكن منهم والحد منصوص عليه فى قوله تعالى :

﴿ انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ﴾ • ( المائدة : ٣٣ )

فهذا حد قطاع الطريق الذين اتفقوا على قطعه أما الذين يعاونونهم يتخذيل من يحاربونهم فانهم يدخلون ضمنهم بدلالة النص ومن ثم يستحقون عقوبتهم لتوفر معنى المحاربة فيهم وهى اخافة الطريق وقطع

(١) محمد أبو زهرة - الجريمة والعقوبة ص ٢٧٥

(٢) محمد مصطفى شلبى - أصول الفقه ص ٤٨٣

السبيل ومن أمثلته كذلك وجوب العتق في القتل العمد لوجوبه في القتل الخطأ لقوله تعالى :

﴿ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله ﴾ .

( النساء : ٩٢ )

وذلك على ألا يثبت في القتل العمد القول بأن كان بغير آلة من شأنها أن تقتل .

ودلالة النص في القتل العمد أقوى لأن السبب في وجوب الكفارة هو القتل وهذا متحقق في القتل العمد بأكثر مما هو متحقق في القتل الخطأ .

ومن أمثلة دلالة النص كذلك حق المجنى عليه في الدية اذا تنازل عن القصاص اذ تكون من باب أولى كما أن له حق العفو عنهما جميعا وذلك لقوله تعالى :

﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وانجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له ﴾ .

( المائدة : ٤٥ )

\*\*\*

٤ - دلالة الاقتضاء :

هي دلالة النص على ما يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته شرعا . ومن ثم فالثابت بالاقتضاء ليس ثابتا بأصل العبارة ولكنه ثابت بظاهر اللفظ لا بالرأى فالثابت بالاقتضاء ثابت ضرورة صدق الكلام أو صحته شرعا للحاجة الى اثبات الحكم وهو غير ثابت فيما وراء الضرورة . ومن أمثلته قوله تعالى :

﴿ فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان ﴾ .

( البقرة : ١٧٨ )

فانه يدل على جواز أن يكون العفو في نظير المال وهو الدية أو غيرها لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم :

« من قتل له قتيل فله إحدى ثلاث : القصاص أو العفو أو الدية  
فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه » .

وهكذا فإن الدلالات ليست في مرتبة واحدة في إثبات العقوبات  
بل إن دلالة العبارة أقوى من دلالة الإشارة والأخيرة أقوى من دلالة  
النص والأخيرة أقوى من دلالة الاقتضاء .

وتظهر ثمة قوة الدلالة عند التعارض فتقدم الأقوى على الأدنى .  
والدلالات التي تكون بالعبارة تثبت بها العقوبات كلها حدودا  
أو قصاصا أو دون ذلك وهو ما يدخل في سلطة ولي الأمر أو القاضي  
من سلطان التعزير ومثال ذلك ثبوت حد القذف على من رمى رجلا  
محصنا بالزنا لقوله تعالى :

﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين  
جلدة ﴾ . ( النور : ٤ )

فمنطوق اللفظ في رمي المحصنات ومفهومه ينطبق على من يرمى  
الرجال للتساوي في معنى النص .

وكذلك : ثبوت حد الزنا في العبد بنصف حد الحر بتنصيف الحد  
بالنسبة للأمة لقوله تعالى :

﴿ فإذا احصن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من  
العذاب ﴾ . ( النساء : ٢٥ )

فأفاد النص بعبارة أن حد الأمة نصف حد الحر وللتساوي بين  
العبد والأمة فإن من دلالة النص أن يكون هذا التنصيف بالنسبة للعبد .

\*\*\*

## المطلب الثاني

### مسلك الجمهور من الشافعية والمالكية والحنفية

قسم هؤلاء الألفاظ في دلالتها على معانيها الى قسمين هما :  
دلالة منطوق ودلالة مفهوم .

١ - **دلالة المنطوق** : وتشمل دلالات العبارة والاشارة والاقتضاء<sup>(١)</sup> .

٢ - **دلالة المفهوم** وهي قسمان :

(أ) دلالة مفهوم الموافقة وهي دلالة اللفظ على حكم المنطوق  
للمسكوت عنه لاشتراكهما في علة الحكم المفهومة لغة وهي ما يسمى  
عند علماء الحنفية بدلالة النص .

(ب) دلالة مفهوم المخالفة وهي اثبات نقيض حكم المنطوق  
للمسكوت عنه لاتقاء قيد من القيود المعتبرة في الحكم .

فالنص بمنطوقه يدل على الحكم المنصوص عليه وبمفهوم المخالفة  
يدل على عكس الحكم في غير موضع القيد .

فمثلا قوله تعالى :

﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به ﴾ .

( المائدة : ٣ )

فالنص يفيد أن ما ذبح مقترنا باسم غير الله كالصنم ونحوه فهو حرام  
ويفيد بمفهومه أن ما ذبح ولم يذكر فيه غير اسم الله فهو حلال وهكذا  
فالمنطوق يفيد الحكم في حال معينة مقيدة بأمر من الأمور ونجد أنه  
يستفاد من هذا النص نقيض الحكم .

ومفهوم المخالفة لم يعتبره الحنفية طريقا من طرق فهم الأحكام من  
النصوص ومن ثم فلا تفهم أحكام العقوبات الاسلامية بمفهوم  
المخالفة عند الحنفية<sup>(٢)</sup> .

ومفهوم المخالفة يتحقق اذا كان في الكلام ما يفيد تخصيص

(١) انظر المرحوم الدكتور محمد زكريا البرديس - أصول الفقه

(٢) انظر محمد أبو زهيرة - الجريمة والعقوبة ص ٢٩٠

المنطوق بالحكم كالصفة والشرط والغاية والعدد وغيرها ولتنوع القيد فيه تنوع الى أنواع •  
والذين يأخذون بمفهوم المخالفة يشترطون ألا تكون هناك فائدة أخرى للقيد الذي قيد به الكلام كالتنفيذ أو الترغيب ، من ذلك قوله تعالى :

﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ﴾ •

( آل عمران : ١٣٠ )

فالوصف في الآية بالأضعاف المضاعفة ليس للتقيد في محل الحكم ولكنه لبيان مغبة الربا ومساوئه ومن ثم التنفيذ من الربا فلا عمل بمفهوم المخالفة هنا : ومشرطون كذلك ألا يوجد دليل خاص في المحل الذي يثبت فيه مفهوم المخالفة مثل قوله تعالى :

﴿ الحر بالحر والعبد بالعبد والأثني بالأثني ﴾ • ( البقرة : ١٧٨ )

فقد ثبت القصاص بقتل العبد بالحر والرجل بالمرأة من أدلة أخرى هي قوله تعالى :

﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس ﴾ ( المائدة : ٤٥ )

فلا يعمل بمفهوم المخالفة هنا أيضا •

\*\*\*

### ● أنواع مفهوم المخالفة :

( أ ) مفهوم الوصف :

هو دلالة اللفظ المقيد بوصف على تقيض الحكم الثابت للموصوف إذا تخلف الوصف ولا يراد بالوصف هنا خصوص الثعت النجوى بل هو أعم من ذلك فيشمل الثعت والمضاف فظرف الزمان نحو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم « من باع نخلا بعد أن تؤبر فشرتها البائع الا أن يشترطها المبتاع »<sup>(١)</sup> •

وعلى هذا الأساس يشترط في الصفة التي لها مفهوم أن تكون مخصصة للموصوف بنوع أو حال من أحواله مثل حديث « في الغنم السائمة زكاة » فإن كانت الصفة كاشفة أو للمدح أو للذم أو للتأكيد

(١) رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى - انظر د. مصطفى

شلبى - اصول الفقه ص ٤٩٥

أو مفيدة أى فائدة أخرى غير تخصيص المذكور بالحكم لا يكون لها مفهوم .

والكاشفة مثل قوله تعالى :

﴿ أن الانسان خلق هلوعا . اذا مسه الشر جزوعا . واذا مسه الخير منوعا ﴾ . (المعارج : ١٩ - ٢١)

فانها كاشفة عن طبيعة الانسان وأمثلة الصفة المخصصة التي لها مفهوم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « لى الواجد يحل عرضه وعقوبته »<sup>(١)</sup> أو فى رواية : « مظل الغنى ظلم » يدل بمفهوم المخالفة على أن مساطلة المدين العاجز عن أداء ما عليه لا تبيح عرضه لدائنه ولا تجوز عقوبته لانتفاء الوصف المبيح لذلك .

\*\*\*

(ب) مفهوم الشرط (٢) :

هو دلالة الكلام المنيد لحكم معلق على شرط أو المقترن بشرط على ثبوت نقيض هذا الحكم عند عدم وجود الشرط .  
مثل قوله تعالى :

﴿ وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضمن حملهن ﴾ .

( الطلاق : ٦ )

فتدل الآية بمفهوم المخالفة على عدم وجوب النفقة للمعتدة عند عدم الحمل لانتفاء الشرط الذى علق عليه الحكم فى المنطوق عند القائلين بمفهوم المخالفة .

(ج) مفهوم الغاية :

هو دلالة الكلام الذى قيد فيه الحكم بغاية على انتفاء الحكم المستفاد منه وثبوت نقيضه فيما بعد الغاية .

(١) رواه البخارى وأبو داود والنسائى وغيرهم .

(٢) المراد بالشرط هنا الشرط اللغوى أى ما دخل عليه أداة من

أدوات الشرط كان واذا .

مثل قوله تعالى :

﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ، فان انتهوا فلا عدوان

( البقرة : ١٩٣ )

الا على الظالمين ﴾

فالتقتال أبيض لغاية هي منع الفتنة في الدين فاذا انتهت الفتنة فقد انتهت اباحة القتال : والحنفية<sup>(١)</sup> ومن معهم لا يأخذون بمفهوم الغاية ويذهبون الى أن المنع في الآية هو الأصل والاباحة لمنع الفتنة .

\*\*\*

( د ) مفهوم العدد :

وهو ثبوت تقيض الحكم المقيد بعدد عند عدم توافر هذا العدد

مثل قوله تعالى :

﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ .

( النور : ٢ )

\*\*\*

( هـ ) مفهوم اللقب :

وهو أن يذكر الحكم مختصا بنوع أو جنس أو علم فيكون الحكم

ثابتا في موضع النص منقيا فيما عداه<sup>(٢)</sup> .

مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « في السائمة الزكاة » فأفاد

بسنطوقه وجوب اعطاء زكاة السائمة وبالمخالفة نفي الوجوب .

وهذا المفهوم لم يقل به الا قلة قليلة من القائلين بمفهوم المخالفة

كالدقاق والصيرفي من الشافعية وابن جوير منه أو من المالكية وبعض

الأصوليين من الحنابلة<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

● ترتيب هذه المفاهيم :

أقوى هذه المفاهيم هو مفهوم الغاية ثم الشرط ثم العدد وتظهر

شمرته في الترجيح عند التعارض .

(١) محمد أبو زهرة - الجريمة والعقوبة ص ٢٩٣

(٢) الشيخ محمد زكريا البرديس - أصول الفقه ص ٢٨١

(٣) د. محمد مصطفى شلبي - أصول الفقه ص ٤٩٩

وأن النافين لمفهوم العدد يقولون بمفهوم الصفة وبعض النافين لمفهوم الصفة يقول بسفهوم الشرط وبعض النافين لمفهوم الشرط يقول بسفهوم الغاية والعدد كلها ترجع الى الصفة معنى .

مع ملاحظة أيضا انه لا اعتبار للمفهوم فيما اذا وجد دليل خاص فى المسكوت عنه يثبت له حكما غير حكم المنطوق وكذلك ألا يعارض المفهوم ما هو أرجح منه كدلالة المنطوق أو الفهم الموافق أو القياس الجلى .

\*\*\*

### ● تعقيب على قواعد التفسير :

ما سبق من أقسام الألفاظ ودلالاتها والاعتماد عليها فى تفسير النصوص وبخاصة الجنائية منها يدل على فهم واضح ومسلك خاص انفرد به التشريع الاسلامى ولا غرابة فى ذلك فهذا معتمد أيضا على تفرد التشريع الجنائى الاسلامى بتقسيم الجرائم الى حدود وتعزيرات . والقواعد التى وضعها الفقهاء والأصوليون للتفسير كى يهتدى فيها فى كشف معانى النصوص ومراميتها على القاضى أن يستعين بها فى تطبيق النصوص وكشف خفائها اذا عرض له ذلك والقاضى الجنائى فى هذا الخصوص أضيق سلطة من القاضى المدنى فهو مقيد بعدة أصول تشريعية منها :

\*\*\*

### ١ - الأصل فى الانسان البراءة :

وهذه القاعدة تتمايز عما درج عليه فقه القانون الجنائى من قاعدة « المتهم برىء حتى تثبت ادانته » وهذه القاعدة تحمل فى عبارتها التناقض اذ كيف يكون الشخص متهم برىء فى نفس الوقت وقد يزول التناقض مع تأويل اللفظ ، ولكن العبارة فى ألفاظها لا شك تحمل التناقض وتكون القاعدة الشرعية أولى وأدق فى لفظها وصياغتها « الأصل فى الانسان البراءة » .

\*\*\*

## ٢ - درء الحدود بالشبهات :

لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ادروا الحدود بالشبهات »  
وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال :

« لأن أعطل الحدود بالشبهات أحب الى من أن أقيمها بالشبهات »  
والشبهة هي وجود المبيح صورة مع انعدام حكمه أو حقيقته<sup>(١)</sup> ومن  
أمثلتها : شبهة الملك فى سرقة الملك المشترك وشبهة الملك فى سرقة  
الأب من ابنه وشبهة عدم الثبوت فالأقرار ان لم يكن سواء ويدل  
على الحد والعدول شبهة فى عدم الثبوت ترتب درء الحد •

\*\*\*

### ● أثر القاعدة :

ويختلف الأثر المترتب على هذه القاعدة فقد يؤدي تطبيقها الى  
درء عقوبة الحد وعدم قيام الجريمة المنسوبة الى الشخص فى حقه  
وقد يؤدي تطبيقها الى درء عقوبة الحد وتطبيق عقوبة تعزيرية •  
والحالات التى يبرأ فيها المتهم من التهمة هى :

١ - اذا كانت الشبهة قائمة فى ركن من أركان الجريمة كمن  
أخذ خفية مالا له وهو يعتقد أنه مال الغير لا يعاقب على السرقة  
حدا أو تعزيرا لانعدام ركن الجريمة وهو كون المال مال الغير •

٢ - اذا كانت الشبهة فى انطباق النص المحرم على الفعل المنسوب  
للمتهم كمن تزوج بلا شهود لا يعاقب حدا ولا تعزيرا باعتبار زانيا  
لاختلاف العلماء فى هذا الزواج •

٣ - أن تكون الشبهة فى ثبوت الجريمة فاذا عدل الشاهدان عن  
شهادتهما على آخر بأنه شرب خمرا ولم يكن هناك دليل آخر ، برىء  
لأنهم مما نسب اليه لشبهة صدق الشاهدين فى عدولهما ، وفى  
غير هذه الحالات الثلاث فان تطبيق القاعدة يؤدي الى استبدال  
التعزير بالحد أيا كان مصدر الشبهة •

(١) المغنى ج ١٠ ص ١٥٣

والأصل في قاعدة درء الحدود بالشبهات أنها تطبق على الحدود ونظراً لكونها من باب العدالة وضمان مصلحة المتهمين فليس هنالك ما يمنع تطبيقها على جرائم التعازير<sup>(١)</sup> ومن البديهي أنها تطبق فقط في الحالات الثلاث السابقة التي يؤدي تطبيقها الى البراءة في جرائم الحدود ولا تتصور في غيرها لأن جرائم التعازير عقوبتها تقديرية متروكة لتقدير القاضي واختياره .

٤ - خيرية الخطأ في العفو عن الخطأ في العقوبة :

أساس هذه القاعدة المقررة في الشريعة التي تقوم على أساس أن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة ، هو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم « ان الامام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة » .

فاذا كان ثمة شك في أن الشخص ارتكب الجريمة أو أن النص المحرم ينطبق على الفعل المنسوب اليه وجب العفو عنه والحكم ببراءته لأن براءة الشخص في حال الشك خير للجماعة وأوفى الى تحقيق العدالة من عقاب البريء مع الشك .

وهذه القاعدة تطبق على كل أنواع الجرائم حدوداً أو جرائم قصاص ودية أو جرائم تعازير .

وعندنا ياليت الدنيا كلها تسمع وتعي هذا المبدأ وياليت السلطات المعنية ذات الاختصاص وبخاصة الجنائية منها تسمع وتعي هذه القاعدة وبخاصة في هذا الزمان الذي قدم فيه سوء الظن على حسن الطوية وشاعت فيه الادعاءات الكاذبة وأبيحت فيه كرامة الانسان ولو بأسلوب التحري والتسمع ثم التحقيقات والاستدعاءات لمجرد الظنون وتلفيق الآثام والاتهامات وانعكس ذلك واضحا جلياً على أمن الناس ومن ثم خوفهم وما يترتب على ذلك من أضرار بعلمهم ومسلكتهم ومن بعدهم المجتمع كله ، لهذا كله وغيره مما لا نعلمه وضعت الشريعة الغراء

(١) عبد القادر عودة - التشريع الجنائي الاسلامي ج ١ ص ٢١٦

هذه القاعدة الحكيمة فى حديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم «لأن يحكم ببراءة مذب خير من أن يحكم بعقوبة برىء» ، وبذلك تقدم مصلحة الجماعة وأمنها على مصلحة الفرد بأسلوب عملى من خلال هذه القاعدة الشرعية الراسخة التى لم تطاولها النظم القانونية الوضعية الا بقدر محدود فى مبدأ «الشك يفسر لمصلحة المتهم» اذ لا يشور هذا المبدأ الا فى الدليل .

وتفسير النص المؤتم للفعل المنسوب للشخص بما قد يؤدى الى تخفيف العقوبة وأحيانا الى تبرئته ووجه التمايز بين القاعدتين بما يجعل الأخيرة تعمل فى نطاق الأولى الشرعية أو الأولى تطئن القاضى الى أن يخطئ فى العفو خير له من أن يخطئ فى العقوبة ولا يتوقف الأمر على مجرد الشك الذى قد يشور فى ذهنه فيفسره لمصلحة المتهم فالقاعدة الشرعية أوغل وأعقق فى صيانة كرامة الانسان التى هى من جواهر وجوده وخلقه كى يكون انسانا عابدا عاملا محققا لمقاصد الشريعة الاسلامية فى حياة الناس والا كيف يعمل هذا الانسان اذا علم أنه مأخوذ بالشك أو بالظن أو التخمين فى الاتهام أو ثبوت النهضة أو العقوبة أو هذا الشك قد يفسر لصالحه أولا !

ان القاعدة الشرعية فيما اتتهجتة من تفضيل الخطأ فى العفو على الخطأ فى العقوبة قد انحازت تماما الى العدالة ودعت الى تحقيقها بلا أدنى تردد أو وجل فانصاف مظلوم أو العفو عن مذب ولو بطريق الخطأ خير من ظلم برىء ولو لمرة واحدة فالظلم ظلمات يوم القيامة ولهذا نحث الرسول صلى الله عليه وسلم على اتقاء دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب وهنا يتجلى الأساس العقائدى فى الاسلام الأصول والقواعد الشرعية الحاكمة للسائل والفروع والجزئيات فالإيدان بالله القائم على عقيدة التوحيد سائق الأمر وقائده فى كل شأن من شؤون الشريعة الاسلامية بما يظهرها دائما على أكمل نظام وأنه وضعه الله للناس يسوسون به حياتهم الدنيوية ويفوزون به فى حياتهم الأخروية .

\*\*\*

## مراجع الكتاب

- ١ - أحكام القرآن - لأبي بكر بن عبد الله المعروف بابن العربي -  
مطبعة السعادة .
- ٢ - الجامع لأحكام القرآن - الأبي عبد الله بن محمد بن أحمد  
الأنصاري . القرطبي .
- ٣ - أحكام القرآن للجصاص - أبي بكر الجصاص - مطبعة  
الأوقاف الاسلامية .
- ٤ - روح المعاني - للسيد محمد الالوسي .
- ٥ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار - لمحمد علي الشوكاني -  
مطبعة بولاق .
- ٦ - زاد المعاد في هدى خير العباد - لابن القيم الجوزية -  
مطبعة صبيح .
- ٧ - سبيل السلام .
- ٨ - الأحكام في أصول الأحكام - لسيف الدين أبي الحسن  
الأمدي - طبعة دار الكتب .
- ٩ - بدائع الصنائع - لعلاء الدين الكاساني - مطبعة الجمالية .
- ١٠ - المبسوط - لشمس الدين السرخسي - مطبعة السعادة .
- ١١ - شرح فتح القدير - للكمال بن همام - تكملة نتائج الأفكار  
في كشف الرموز والأسرار على الهداية - المطبعة الأميرية .
- ١٢ - حاشية رد المختار على الدر المختار - لمحمد بن عابدين -  
المطبعة الأميرية .
- ١٣ - تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم - طبعة أولى .
- ١٤ - الأشباه والنظائر لابن نجيم - مطبعة وادي النيل .
- ١٥ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب - مطبعة السعادة .
- ١٦ - المقدمات لابن رشد - مطبعة السعادة .

- ١٧ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد - مطبعة الجمالية .  
 ١٨ - الشرح الكبير للدردير - المطبعة الأميرية .  
 ١٩ - حاشية الدسوقي - المطبعة الأميرية .

الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف للمرداوى - طبعة  
 القاهرة ١٩٥٧

٢٠ - أسس المطالب شرح روض الطالب للأنصارى - أبى يحيى  
 زكريا الأنصارى - المطبعة اليمنية .

٢١ - المطلع على أبواب المقنع - محمد بن الفتح البعلى الحنبلى -  
 طبعة المكتب الاسلامى بيروت .

٢٢ - الأحكام السلطانية للماوردى - مطبعة السعادة .

٢٣ - الأحكام السلطانية أبى بعلى الفراء - القاهرة ١٩٣٨

٢٤ - تحفة المحتاج شرح المنهاج للملّى - مطبعة البابى الحلبي .

٢٥ - المهذب - لأبى اسحاق ابراهيم الشيرازى طبعة ١٣٣٣ هـ .

٢٦ - المغنى على مختصر الحرفى لمحمد عبد الله بن قدامة -  
 مطبعة المنار .

٢٧ - الشرح الكبير على متن المقنع - لشمس الدين أبى الفرج  
 عيد الرحمن بن قدامة .

٢٨ - أعلام الموقعين عن رب العالمين - لابن قيم الجوزية -  
 مطبعة الكردى .

٢٩ - السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية - لابن تيمية  
 طبعة ١٣٠٦ هـ .

٣٠ - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية - لابن قيم الجوزية -  
 مطبعة الآداب والمؤدب .

٣١ - المحلى لابن حزم الظاهرى - المكتب التجارى بيروت .

٣٢ - أصول الفقه للشيخ محمد زكريا البرديس .

٣٣ - أصول قانون العقوبات فى الدول العربية - د. محمود

مصطفى طبعة القاهرة ١٩٧٠

- ٣٤ - القانون الجنائي - د. على راشد - القاهرة ١٩٧٤ م .
- ٣٥ - الشريعة الاسلامية كمصدر أساسى للدستور -  
د. عبد الحميد متولى الاسكندرية ١٩٧٥
- ٣٦ - مصادر التشريع الاسلامى فيما لا نص فيه - عبد الوهاب  
خلاف .
- ٣٧ - النظرية العامة للقانون الجنائي - رمسيس بهنام .
- ٣٨ - العقوبة فى الفقه الاسلامى - محمد أبو زهرة -  
القاهرة ١٩٧٤
- ٣٩ - الجريمة والعقوبة - محمد أبو زهرة - دار الفكر العربى -  
سنة ١٩٦٢ القاهرة .
- ٤٠ - النظام العقابى الاسلامى - د. أبو المعاطى حافظ أبو الفتوح  
- مؤسسة دار التعاون - القاهرة ١٩٧٦
- ٤١ - التشريع الجنائى الاسلامى - د. عبد القادر عودة .
- ٤٢ - النظرية العامة للتجريم - د. أحمد خليفة - رسالة دكتوراه  
طبعة القاهرة ١٩٥٩
- ٤٣ - أصول السياسة الجنائية - د. محمد فتحى سرور طبعة  
القاهرة ١٩٧٢
- ٤٤ - التشريع الجنائى الاسلامى - د. محمد نعيم فرحات -  
دار الأصفهاني بجدة .
- ٤٥ - أصول النظام الاسلامى - د. محمد سليم العوا -  
دار المعارف - القاهرة .
- ٤٦ - أهلية العقوبة فى الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى -  
د. حسين توفيق رضا - رسالة دكتوراه حقوق القاهرة سنة ١٩٦٤
- ٤٧ - الشهادة كدليل اثبات نسخ المواد الجنائية - د. ابراهيم  
القطار - رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة سنة ١٩٨٠

- ٤٨ - النظام الجنائي بالملكة العربية السعودية - د. أحمد  
عبد العزيز الألفي - الرياض ١٩٧٦ م
- ٤٩ - الفقه العقابي في إطار التيوكلالسية العلمية - د. علي  
راشد - دروس لطلبة الدكتوراه حقوق عين شمس سنة ١٩٧٣
- ٥٠ - شرح قانون العقوبات - د. محمد كامل مرسى والسعيد  
مصطفى السعيد •
- ٥١ - الأحكام العامة في القانون الجنائي - د. علي بدوي •
- ٥٢ - القانون الجنائي - أحمد صفوت •

\* \* \*